الجلسة الختامية ناقشت مشاكل العمل الاستشاري الهندسي الكويتي

ملتقى الخدمات الاستشارية لخطة التنمية يبحث تحديات مشروعات الإسكان والبناء

السلمان: يتوجب إعادة هيكلة قوانين المكاتب الهندسية لمواكبة الحجم الضخم من المشاريع المقبلة ضمن خطة التنمية الحكومية

تواصلت أمس فعاليات اليوم الثالث والأخير من الملتقى الثالث للخدمات الاستشارية لخطة التنمية والذي ينظمه اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية، تحت رعاية وزير الدولة لشئون البلدية عبدالعزيز وليد المعجل.

وشهد اليوم الأخير من الملتقى جلستان نقاشيتان، حيث ناقشت الجلسة الأولى التحديات الداخلية والخارجية والحلول لمشروعات الإسكان والبناء، فيما ناقشت الجلسة الثانية التحديات والمشاكل للعمل الاستشاري الهندسي الكويتي.

المكاتب الاستشارية

وفي الجلسة الأولى، أكد رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية م. بدر السلمان، على أن الكويت تمتلك من الكفاءات في المكاتب الاستشارية التي وصل بعضها إلى العالمية، بل وأنها قد حصلت على جوائز عالمية في هذا المجال.

وأضاف أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمام تحد كبير في الوقت الحالي بعد أن تجاوز الطابور الإسكاني 100 ألف طلب، خلافا لما يوفره القطاع الخاص من وحدات سكنية وتجارية واستثمارية وخدمية وترفيهية وصناعية، لكن ذلك كله بحاجة إلى بنية تحتية من قبل الجهات الحكومية خاصة في جانب التراخيص ومواد البناء والعمالة، وغيرها من المتطلبات.

ولفت السلمان إلى أن العديد من المكاتب الهندسية فقدت معظم عمالتها الماهرة أثناء وبعد جائحة كورونا، كما أنها أصبحت تفتقد لتشريعات تحمي المقاولين والمكاتب الاستشارية من خلال عقود متزنة وليس عقود «الإذعان» التي يجري إلزام البعض بها حاليا، مؤكدا في الوقت ذاته الحاجة إلى إعادة هيكلة القوانين لمواكبة الحجم الضخم من المشاريع المقبلة ضمن خطة التنمية الحكومية 2035.

تبعات «كورونا»

بدوره أكد الوكيل المساعد لقطاع المشاريع الإنشائية بوزارة الأشغال العامة م. سرور العتيبي، أن جائحة كورونا سببت اضطرابات كبيرة وأدت إلى نقص كبير في أعداد العمالة، فضلا عن انخفاض الطلب على النفط وتراجع أسعارها، الأمر الذي اضطر الدولة إلى تحجيم الإنفاق الحكومي، وتوقف الخطة الإنمائية إلى حد ما، لاسيما بعد ارتفاع أسعار بعض المواد وتأخر وصول بعضها بسبب الإغلاقات واضطرابات حركة الشحن والنقل.

وأضاف أن الضبابية التي مازالت تسيطر على الأجواء العامة، والتخوف من الانكماش الاقتصادي المهمين حاليا، خلق حالة من عدم اليقين لدى الدولة والقطاع الخاص على حد سواء، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على الخطط المستقبلية وخطط طرح العقود الجديدة والتوظيف، مبينا أنه على الرغم من عودة الإنفاق الحكومي بعد تحسن أسعار النفط، إلا أن الرؤية الحكومية مازالت غير واضحة.

وأشار العتيبي إلى أن جائحة كورونا أعطتنا العديد من الدروس، كما أنها خلقت فرصا أكبر، خاصة على صعيد التطور الرقمي الذي يمكن أن يفتح المجال أمام خلق المزيد من الفرص الجديدة أمام قطاع المقاولات بالشكل الذي يمكن أن يساهم في خفض التكاليف ورفع الإنتاجية وتقليص أعداد العمالة، لاسيما في ظل بروز تطبيقات حديثة في مجال البناء والتي أصبحت جاهزة لكي يتبناها القطاع الحكومي وقطاع المقاولات ما يسهل عملية الإدارة ويرفع الجودة والإنتاجية.

حل المشكلة الإسكانية

بدوره، قال المدير التنفيذي للتطوير في شركة العقارات المتحدة مشاري المحيلان، أن العام 2004 شهد إقصاء القطاع الخاص من التطوير العقاري، حتى أصبحت المشكلة الإسكانية واحدة من اكبر المشاكل التي تواجهها الكويت، بعد أن ارتفع عدد الطلبات الإسكانية إلى 140 ألف طلب.

وأضاف أن المطور العقاري يعتبر عنصرا أساسيا في كل دول العالم، بدليل أن المطور العقاري الكويتي الذي خرج من السوق الكويتي نجح في تنفيذ مشاريع إسكانية بدول الخليج العربي وعدد من الدول العربية، موفرا بذلك أفضل المنتجات العقارية لمواطني تلك الدول وبأفضل الأسعار والخدمات.

وقال أن المعضلة كبيرة والمشكلة الأساسية في الكويت هي مشكلة مالية وليست قضية بنية تحتية أو غيرها، وإنما هي نظام مستدام عناصره الأساسية متوفرة بالكويت، سواء على صعيد المكاتب الهندسية أو المطور العقاري أو المقاولين، بل وحتى الدور الحكومي المتمثل في الرقابة والمتابعة.

واعرب المحيلان عن أمله في أن يكون للمطور العقاري وجهة نظر في حل المشكلة الإسكانية بالكويت، خاصة وأن المطور الكويتي هو الأقدر على فهم الذوق الكويتي واحتياجات الأسرة الكويتية، فالمطور العقاري الكويتي هو الأقدر على قراءة احتياجات السوق المحلي بشكل أفضل من غيره.

وأضاف أن تحرير الأراضي وتوزيعها على اكثر من مطور عقاري، من شأنه أن يخلق منافسة تسهم في حل الكثير من المشاكل والقضاء على الهدر، وذلك من خلال جهاز فني يمتلك المرونة في التعامل مع المقاولين، وبالتالي التنفيذ بشكل أفضل وأسهل.

واختتم المحيلان يقول بأن حل المشكلة الإسكانية يتطلب توفير ميزانية تتراوح بين 28 و30 مليار دينار، وبالتالي فإن أي خلل في جزء من أجزاء هذه المشكلة يجعلها مشكلة غير قابلة للحل، لذا يجب إشراك جميع العناصر في حل هذه المعضلة لضمان نجاحها.

القطاع المصرفي الكويتي

من جهته، أكد الاقتصادي في بنك الكويت الوطني صقر حمد الزايد على امتلاك القطاع المصرفي السيولة الكافية لتمويل المشاريع التنموية بالدولة، حيث يمتلك القطاع المصرفي ما يزيد على 40 مليار دينار كسيولة، وذلك في الوقت الذي تعاني فيه الحكومة من استنزاف الاحتياطي العام والعجوزات المتتالية على مدى آخر 6 سنوات بسبب تقلبات النفط منذ العام 2014.

وأشار إلى أن المالية العامة تبقى رهينة تقلبات أسواق النفط، لذلك فإن ضعف السيولة الذي واجهته الميزانية خلال السنوات الأخيرة يمكن أن يتكرر مجددا وينذر بتدهور الوضع المالي ويضعف المجال أمام تمويل المشاريع الرأسمالية التي لها عائد إيجابي على الاقتصاد في المستقبل، وبالتالي يضطرها إلى العودة إلى التقشف والتأخير في إنجاز المشاريع التنموية ذات العوائد الاقتصادية.

وأيد الزايد الرأي الذي يدعو إلى تمكين القطاع الخاص للعب الدور الأساسي في حل المشكلة الإسكانية بالكويت لأسباب عديدة أهمها المرونة والسرعة في الإنجاز، لما يمتلكه القطاع الخاص من خبرة وقدرة على التنفيذ، لاسيما إذا كان هو صاحب المصلحة الأولي والأخيرة في حل المشكلة.

واختتم يقول أن الحل يكمن في تعديل القوانين والتشريعات التي يؤدي نقصها إلى ضغوط تضخمية بالسوق من خلال خلق مشاكل في الأنشطة الاستثمارية والمضاربة في القطاع السكني، ناهيك عن وجود شبهة فساد وعمليات غسيل أموال في القطاع العقاري، والعقبات التي تواجه إنجاز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الجلسة الثانية

ناقشت الجلسة الثانية من اليوم الثالث والأخير للملتقى الثالث للخدمات الاستشارية لخطة التنمية، التحديات والمشاكل والحلول للعمل الاستشاري الهندسي الكويتي.

وفي هذا السياق، أكد عضو مجلس الأمة عبدالوهاب العيسى، وجود فجوة كبيرة بين الواقع والطموح في الكويت، مبينا أن الجهات الحكومية التي تقوم بإعداد خطتها للمشاريع التنموية والمستقبلية، تواجه عدم وجود رؤية حقيقية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في ظل الحالة المالية السيئة للميزانية.

وأكد العيسى على أن التجاذبات السياسية في الكويت، أثبتت عدم قدرة الدولة على تمويل المشاريع التنموية المطروحة ضمن خطة التنمية، حيث تواجه الميزانيات المطروحة لهذه المشاريع بعدم توفر السيولة اللازمة، خاصة وان التجاذبات السياسية المختلفة تمكنت من سحب «الكاش» الموجود في الميزانيات إلى اتجاهات أخرى بعيدا عما رصدت من أجله. وقال أن قانون «الدين العام» يعتبر حلا لأزمة السيولة في الكويت، لكن مجلس الأمة بات يخشى أن من إقرار هذا القانون، وذلك خوفا من اختطاف القرار السياسي وتوجيه السيولة التي سيوفرها «الدين العام» إلى غير مكانها الصحيح.

ولفت العيسى إلى أن خطة التنمية التي طرحتها الكويت ارتبطت بشكل مباشر بعدد السكان، وليس بهدف رفع مستوى البلاد، مدللا على كلامه بأن رؤية كويت 2035 تهدف إلى الوصول بعدد موظفي الحكومة إلى 180 ألف موظف في 2035، بينما بلغ عدد الموظفين الحكوميين اليوم إلى 400 ألف موظف، فيما وضعت الحكومة خططا لتوظيف 24 ألف مواطن سنويا ليصل العدد إلى 640 ألف موظف حكومي في 2035، أي على عكس ما وضعته الحكومة ضمن أهداف خطة التنمية.

ترسيات المشاريع

من جانبها، قالت المهندسة نجلاء الغانم من دار مستشارو الخليج، أن جائحة كورونا كان لها أثر سلبي على قطاع المقاولات والمكاتب الهندسية في الكويت، خاصة وأن الاقتصاد الكويتي يعتمد بشكل أساسي على المشاريع الحكومية، لذلك عانت المكاتب الهندسية من توقف المشاريع الحكومية، كما أنها تأثرت سلباً بسبب قلة موارد الدخل، فضلاً عن تأخر إقرار الميزانية في ظل عدم الاستقرار السياسي وما تبعه من اضطرابات سياسية. وأضافت أن ما زاد الوضع سوءاً هو عدم دعم الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من شركات القطاع الخاص التي كانت من أكثر القطاعات تضرراً بسبب الجائحة، علماً بانه وحتى بعد إقرار الميزانية مازالت معاناة شركات القطاع الخاص على حالها بسبب توقف ترسية المشاريع الجديدة التي تم طرحها دون أي أمل على المدى القصير، خاصة وأن نسبة المشاريع التي تمت ترسيتها خلال السنتين الأخيرتين لا تتجاوز 10%.

المشاريع الجديدة

بدوره، قال المعماري ناصر خريبط، نائب المدير العام لقطاع شؤون التخطيط بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية، أن الدولة مقبلة على طرح مشاريع ضخمة جداً، لكن المشكلة تكمن في أنه لا أحد يعرف حجم هذه المشاريع، مبيناً أن مدينة المطلاع السكنية التي يبلغ حجمها 100 كيلومتر، ومدينة جنوب صباح الأحمد، ومدينة جنوب سعد العبدالله، كلها مشاريع جديد قيد الطرح والترسية.

ولفت خريبط إلى أن حجم تصاميم المشاريع الجديدة في العام 2023 يصل إلى 30 مليون دينار، فيما يتوقع أن تتكلف العقود التنفيذية بمدينة المطلاع نحو مليار دينار، لكن المكاتب الاستشارية في الكويت باتت تتخوف من طول الدورة المستنديه.

مشاريع «الأشغال»

من ناحيته، قال الوكيل المساعد لقطاع الرقابة والتدقيق بوزارة الأشغال العامة م. أيمن الموسوي، أن وزارة الأشغال العامة لديها خطة لطرح مجموعة من المشاريع المستقبلية التي تم الانتهاء من أعمال تصاميمها، والتي أصبحت جاهزة للطرح خلال العام الحالي.

وأضاف أن وزارة الأشغال العامة تعتبر المسئول الأول عن طرح وتنفيذ المباني الحكومية كافة، وتنفيذ شبكات الصرف الصحي وصيانتها، فيما أوكلت مهمة تنفيذ الطرق والجسور وصيانتها إلى هيئة الطرق.

وكشف عن أن خطة وزارة الأشغال تتضمن مشاريع تطوير مراكز الضواحي في المناطق السكنية، وذلك من خلال خطة طموحة تشمل جميع المناطق، كما أنها لديها خطط لإنشاء مركز ثقافي في كل محافظة على غرار مركز جابر الأحمد الثقافي في محافظة العاصمة، ومركز عبدالله السالم في محافظة حولي، وكذلك ستطرح الوزارة مجمع الشيخ نواف الأحمد الصباح لطباعة المصحف الكريم، ومباني المحاكم التي من بينها (محكمة الاحداث)، والمقر الرئيسي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر.

ولفت الموسوي إلى أن الانخفاض الذي شهده طرح المشاريع في وزارة الأشغال، إنما يرجع سببه إلى استثناء بعض الوزارات على غرار وزارة التربية ووزارة الصحة ووزارة العدل من تنفيذ المباني والمرافق الخاصة بها، وذلك وفق ميزانية معينة وصلت في بعض الأحيان إلى نحو 10 ملايين دينار، خاصة وأن هذه الوزارات لديها من الإمكانيات والأجهزة الفنية والهندسية ما يساعدها على القيام بذلك.

اختصاصات «الفتوى والتشريع»

من جهته، أكد المستشار في إدارة الفتوى والتشريع د. عبدالله حباب الرشيدي، ان اختصاصات إدارة الفتوى والتشريع مرجعها إلى القانون والدستور، وأن دورها يأتي من خلال التحضير والتدقيق على القوانين والمشاريع ومن ثم إسداء الرأي والنصح للمتعاقدين بما فيها الجهات الحكومية.

وأضاف أن دور «الفتوى والتشريع» المكمل يتضمن التدقيق على العقود الموقعة وتجديدها أو تمديدها على حسب الحاجة، وهو الأمر الذي برزت له الحاجة أثناء فترة جائحة كورونا التي شهدت انتهاء العديد من العقود الرئيسية والتي كان لابد من تمديدها في ظل ظروف الجائحة.

وقال أن القوانين المنظمة لعمل جهاز الفتوى والتشريع شهدت تطورات عديدة منذ إنشائه وحتى يومنا هذا، كما تم في العام 2002 إنشاء جهاز خدمة المواطن لتقييم أداء الجهات الحكومية، ومن بعده إنشاء بوابة إلكترونية رسمية موحدة، ثم إنشاء جهاز متابعة الأداء الحكومية الذي تم إلحاقه بسمو رئيس مجلس الوزراء، وهو الجهاز الذي عمل على توحيد التعاقدات الحكومية ووضع قوالب العقود الإدارية، وذلك كله لضمان وسلامة متن هذه العقود.

العتيبي: جائحة كورونا خلقت فرصا أكبر على صعيد التطور الرقمي بما يساهم في خفض التكاليف ورفع الإنتاجية

المحيلان: حل المشكلة الإسكانية يتطلب توفير ميزانية تتراوح بين 28 و30 مليار دينار

جانب من جلسات الملتقى

«التجاري» يرعى معرض كلية الهندسة في الجامعة الأسترالية

قام البنك التجاري الكويتي برعاية معرض خريجي كلية الهندسة في الجامعة الأسترالية الذي أقيم في قاعة البوليفارد السالمية بحضور السفيرة الاسترالية. وقد تم تنظيم المعرض بهدف تشجيع الطلبة على الاستمرار في اختراعاتهم وابتكاراتهم في مجال الهندسة.

وبهذه المناسبة، تواجد البنك التجاري في المعرض من خلال جناحاً له، حيث تم تعريف الطلبة والطالبات والحضور بمزايا حساب "YOU" للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و24 عاماً مع عرض مزايا العمل بالبنك التجاري الكويتي على الطلبة الخريجين توفير بما يوفر فرص وظيفية للانضمام الى عائلة البنك التجاري الكويتي.

وعلى هامش المعرض، حرص البنك التجاري كعادته على نشر التوعية المصرفية ضمن جهوده لدعم حملة "لنكن على دراية" وذلك بتعريف الحضور بحقوقهم وواجباتهم عند الحصول على الخدمات المصرفية وكذلك تعريفهم بالعديد من المعلومات المالية والمصرفية والنصائح التحذيرية من عمليات الاحتيال وضرورة الحفاظ على معلوماتهم المصرفية السرية.

وفي الختام توجه المسئولون عن معرض خريجي كلية الهندسة بخالص الشكر والتقدير للبنك التجاري الكويتي على رعايته الكريمة للمعرض.

السفيرة الاسترالية تتوسط موظفا البنك

«بيتك تكافل» تشارك في معرض «وظيفتي»

شاركت شركة بيتك للتأمين التكافلي "بيتك تكافل" في معرض "وظيفتي" في "أرينا مول 360"، ويعد أضخم معرض توظيف ينظمه القطاع الخاص في الكويت، تأكيداً للحرص على دعم الكوادر الوطنية الشبابية، وسعياً لاستقطاب أفضل الكفاءات الكويتية للعمل لديها.

وتحرص الشركة على التواجد في المعارض الوظيفية التي تنظمها العديد من الجهات، ويقوم فريق من الموارد البشرية في شركة "بيتك تكافل" باستقبال طلبات رواد المعرض والمهتمين من زواره، والرد على الاستفسارات التي تتعلق باعمال الشركة، ومنتجات التأمين التكافلي.

وشهد المعرض مجموعة ندوات وورش عمل متنوعة وأحترافية، في مجالات عديدة، مثل خدمة العملاء والتطوير المهني واخرى متعلقة بتنمية القدرات العملية للمقبلين على سوق العمل.

وتعتبر "بيتك تكافل" أن المعارض الوظيفية فرصة مهمة، تتيح اختيار واستقطاب ذوى الخبرات، وتمثل نافذة للطلبة وحديثي التخرج، للاطلاع على الفرص الوظيفية والتدريبية المتاحة على مستوى السوق.

كما تعتبر المعارض فرصة للالتقاء المباشر مع العملاء، ومعرفة ارائهم وتصوراتهم فى منتجات وخدمات الشركة، بالإضافة الى تلقى مقترحاتهم للتطوير واستحداث المزيد من الخدمات،مع تعريف رواد المعرض بخدماتها ومنتجاتها،ما يحقق التفاعل والتواصل المباشر بين الشركة وعملائها، فى سبيل الوصول الى أفضل مستويات الاداء وجودة الخدمة،وفق استراتيجية عمل الشركة وخططها وبرامجها، لتحقيق اهدافها عبر اعمال وانشطة واقعية مدروسة.

جناح الشركة فى المعرض

تستهدف تغطية منطقة الشرق الأوسط

«سيلولاريتي» و«سي إتش ترايدينج» توقعان اتفاقية توزيع إقليمية

أعلنت كل من شركة "سيلولاريتي"، ومجموعة "سي إتش ترايدينج" المحدودة، عن إبرامهما اتفاقية توزيع إقليمية حصرية. ستعمل مجموعة "سي إتش ترايدينج" بصفة الموزع الحصري لمنتجات شركة "سيلولاريتي" التي تم الإعلان عنها مسبقاً والحاصلة على شهادة "حلال" في المناطق التي تغطيها الاتفاقية ضمن أكثر من 100 دولة. وتوفر اتفاقية التوزيع لمنتجات "سيلولاريتي" الحاصلة على شهادة "حلال" التزاماً من الموزّع بالشراء الإجمالي بقيمة 225 مليون دولار أمريكي كحد أدنى. وقال سيد زيان، الرئيس التنفيذي لمجموعة "سي إتش ترايدينج" في هذا الصدد: "بناءً على الطلب في السوق على منتجات المواد الحيوية التجارية من 'سيلولاريتي'، نعتقد بأن هناك فرصة تجارية بقيمة مليارات الدولارات عبر الأسواق الإسلامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. نحن متحمسون لقدرتنا على توسيع نطاق الوصول إلى هذه الأدوية والمنتجات الصحية المهمة إلى عدد أكبر من الأشخاص في جميع أنحاء المنطقة من خلال اتفاقية التوزيع الإقليمية الحصرية التي أبرمناها مع 'سيلولاريتي'".